قضايا سياسية

اسم المقال: حزب النهضة ودوره السياسي في تونس بعد العام 2011
اسم الكاتب: أ.م.د. بدرية صالح عبد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1522
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 21:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

حزب النهضة ودوره السياسي في تونس بعد العام 2011

The Ennahda Party and its political role in Tunisia after 2011

أ.م. د. بدرية صالح عبد الله*

الملخص:

تعد تجربة الثورة التونسية رمز الاصلاح السياسي والاقتصادي لأنها مبنية على شرعية توافقية تمثلت بتجربة الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي ، ويبدو اعلان الانتقال الديمقراطي في تونس اكثر سلاسة ومرونة بعد تجربة الانتخابات في تشرين الثاني 2011 ، وان الساحة السياسية في تونس تضم حاليا العديد من الاحزاب السياسية والإسلامية إلا ان حزب حركة النهضة كان له الدور الكبير والبارز منذ بداية تأسيسه حتى الوقت الحاضر ، وكما ورد في برنامجه السياسي ، فهو يسعى الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ، وان الحرية والعدالة وتكريم الانسان هي جوهر رسالة الاسلام .

الكلمات المفتاحية : حزب النهضة ، تونس ، الاصلاح السياسي

abstract

The experience of the Tunisian revolution is a symbol of political and economic reform، because it is based on consensual legitimacy represented by the experience of the Supreme Authority for achieving the goals of the revolution and political reform and democratic transition. The announcement of the democratic transition in Tunisia، it seems more smooth and flexible after the experience of the elections in November 2011، and the political arena in Tunisia currently includes Many political and Islamic parties، However the Al-Nahda movement Party has had great and prominent role since the beginning its establishment until the present time. As stated in its political program، it seeks to achieve comprehensive economic and social development، and that

* جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

freedom، justice and honoring the human being are the essence of the message of Islam.

Keywords: Ennahda Party, Tunisia, political reform

المقدمة :

دخل التيار الاسلامي المجال السياسي في تونس منذ وقت مبكر وتمثل في حزب حركة النهضة الذي يعد ظاهرة ثقافية دينية لها حجمها الجماهيري وتأثيرها السياسي وقد مثلت الاسلام السياسي في تونس منذ عام 1971 حتى الوقت الحاضر ، و يؤكد حزب حركة النهضة فيما يتعلق بعلاقة الدين والسياسة هي علاقة متبادلة وانصهار الدولة في الدين بحيث يكون الاسلام هو دين الدولة وأساسا لشرعية الدولة .

كما جاء في ادبيات حزب حركة النهضة ايضا ان السياسة بمعناها المعاصر ليست مجرد علاقات روحية مستمدة من الايمان ومشروطة به ، بل اصبحت تعبير عن ممارسة السلطة وفن القيادة في الدولة وتنظيم المصالح والشئون المدنية . ورسخت التحولات الدستورية بعد ثورة 2011 الحياة الديمقراطية الحقيقية وبرزت نخبة مدنية جديدة على مستوى رئاسة الدولة ، رئاسة المجلس الوطني التأسيسي ، رئاسة الحكومة وكرست ثقافة الدولة المدنية وحقوق الانسان والقطيعة مع النظام السابق واعتماد الشفافية في تسيير الشأن العام ، كما اكدت على ان الشعب هو صاحب السيادة و مصدر السلطات .

هدف البحث : تسليط الضوء على دور حزب حركة النهضة السياسي في تونس بعد 2011 ، ودوره في الحياة السياسية في تونس .

اشكالية البحث : تدور اشكالية البحث حول الثورة التونسية في 2011 و هي ثورة على التقاليد الدستورية والسياسية التونسية على مستويات عدة ، ولأهمية دور حزب حركة النهضة في تثبيت الوضع في تونس ما بعد الثورة ، ومدى النجاح الذي حققته في تطبيق برنامجها الاقتصادي والاجتماعي.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية هي : منحت ثورة التغيير 2011 لحزب حركة النهضة فرصة لممارسة دورهم لترسيخ الحرية والديمقراطية والكرامة والتشغيل ونجاح تجربتهم السياسية .

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث الى :

مبحث اول بعنوان (التطور السياسي لحزب حركة النهضة في تونس) ، ثم مبحث ثاني بعنوان (دور حزب حركة النهضة في المرحلة الانتقالية) ، ثم مبحث ثالث بعنوان (دور الحزب السياسي في ظل دستور 2014) .

أولاً : التطور السياسي لحزب حركة النهضة في تونس

لقد كان للحركة الاسلامية التونسية والمؤسسة الدينية دور واضح وكبير للوقوف بوجه سياسة فرنسا الاستعمارية تجاه تونس منذ (1881 _ 1956) و كان لجامع الزيتونة الاثر البارز و الكبير في تأريخ تونس السياسي وفي الحفاظ على الهوية العربية و الاسلامية في المراحل التاريخية المختلفة و تميزت الحركة الوطنية التونسية في عقد الثلاثينيات بوجود تيارات سياسية ذات توجهات ايديولوجية مختلفة لمقاومة الاستعمار الفرنسي وهما :

الاول : الحزب الدستوري الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة والذي كان له الدور القيادي في عملية الاستقلال .

الثاني : الحزب الدستوري القديم بقيادة عبد العزيز الثعالبي الذي كانت تساعده المؤسسة الدينية التقليدية المتمثلة بجامع الزيتونة .

وبعد استقلال تونس من الاستعمار الفرنسي (1881 _ 1956) أعلن الحبيب بورقيبة رئيساً للجمهورية وقد حدد مهمة بناء الدولة التونسية الحديثة على اساس اعتماد السياسة العلمانية كمنهج فكري وسياسي لذلك اصبحت العلمانية مطبقة في الجانب السياسي و الثقافي ، من خلال مراسيم عديدة ابرزها ربط مسجد الزيتونة بنظام التعليم العلماني و الغاء القضاء الاسلامي ، ثم اصدار قانون الاحوال الشخصية بشكل يتعارض محتواه مع التعاليم الاسلامية ، اضافة الى ذلك منع الحجاب والصيام في شهر رمضان للعاملين في الدوائر الحكومية [1] .

أما فيما يتعلق بقانون الاحوال الشخصية للمرأة في 13/ اب/ 1956 الذي الغى (احكام شرعية حول تنظيم مسائل الزواج ، و الحد من تعدد الزوجات بشكل قطعي ، والطلاق والتبني ، وزواج الفتيات القاصرات ، والوراثة ، وحق الانتخاب) [2] .

---

[1] سالم البيض ، الهوية : الاسلام و العروبة ، التونسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 ، ص 41 .

[2] عبد اللطيف الحناشي ، نخبة الاستقلال المغاربية والمسالة الديمقراطية الحبيب بورقيبة انموذجا ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد (29) ، شتاء 2011 ، ص 29 .

وكان تفسير الحبيب بورقيبة لذلك : هو تعبير عن ضرورة التكيف مع متطلبات الحياة المعاصرة وتيسير شؤون الحياة وفق المنطلق الجديد الذي لا يعد منطلقا متناقضا مع روح الاسلام ، الى جانب ذلك رغبة بورقيبة نحو الغرب وأيضا لاحتواء المؤسسة الدينية وتجريدها من اي سلطة شرعية دينية او ثقافية وجعلها تابعة بشكل مباشر للنظام السياسي القائم وأيضا الهيمنة على المؤسسات التقليدية مثل المساجد والمدارس والكتاتيب متمثلا ومتجسدا من خلال الغاء الحبس والأوقاف بموجب القرار الصادر في (31/ ايار/1956 و 18/تموز/1958) [1] .

وقد تميزت السياسة العلمانية التعليمية التي يقودها الحزب الواحد ، وقادتها الدولة حيث القيم الاسلامية مطموسة بسبب الخطاب الاعلامي المستوحى من توجيهات بورقيبة ، و كان لجامع الزيتونة الاثر في ظهور الحركة الاسلامية [2] ، في اواخر عقد الستينات من القرن العشرين ، وقامت شخصيات اسلامية مثل الشيخ عبد القادر سلامة ومحمد صالح النيقر والشيخ بن ميلاد وعبد الفتاح مورو في القاء المحاضرات ودروس دينية بعضها كانت تنتقد الحالة السياسية والثقافية والاقتصادية في البلاد ووضع حد للتبعية للغرب دون الدعوة للعنف ، وهناك مجموعة من المثقفين من تأثر بتيار الاخوان المسلمين في مصر وشكلوا فيما بعد برئاسة راشد الغنوشي وصالح كركر وعبد الفتاح مورو جمعية اسلامية اصبحت تعرف باسم حركة الاتجاه الاسلامي التي تشكلت عام 1972 .

لقد مرت الجماعة الاسلامية بحالة من التردد والبحث عن الطريق عندما خاض مؤسسي النواة الاولى للجماعة تجارب مختلفة عملوا خلالها وفي السنوات الاولى من التأسيس من جماعة التبليغ والدعوة ذات الاصول الهندية كما عملت مرة اخرى ضمن جمعية المحافظة على القرآن الكريم كما حاولت استنساخ تجربة الاخوان المسلمين في مصر ومع نقد المرجعية الفكرية للإخوان كإطار ايديولوجي وتنظيمي للجماعة الاسلامية في تونس كان يمثل بداية اكتشاف الحركة الاسلامية في تونس و انبثاقها عن الواقع الذي نشأت فيه وتريد تغييره ، وللحركة الاسلامية في تونس خصائص عامة تتميز عن غيرها

---

[1] عبد اللطيف الحناشي ، مصدر سبق ذكره ، ص 30 _ 31 .

[2] هو مؤسسة لإنتاج وإعادة انتاجه نموذج المثقف العالم المدرس الذي يتراوح موقفه بالنظام السياسي مابين القبول وإضفاء الشرعية الدينية عليه وبين المعارضة المطلقة على الرغم من ما يمكن ان تجره من تبعات وبين هذا القبول وتلك المعارضة يقوم موقف الحياد سعيا للحفاظ على الاستقلالية اما المؤسسة الصادقية هي مؤسسة تضطلع بمهمة انتاج وإعادة انتاج النموذج الدنيوي اذ انها انتجت حملت الشهادات سيحلون محل شيوخ الزيتونة ليشكلوا (مجتمع الشيوخ الجدد) فنافسوهم مكانتهم ونفوذهم وأدوارهم ليتزعموا عملية البناء الوطني على حساب الانتجليسية الاصولية التي تنعت بانها انتجليسية تقليدية وبذلك بدأ هذا المشروع الدنيوي يكتسب شرعية ليخلع على المجتمع التونسي تدريجيا الطابع الدنيوي . للمزيد انظر حافظ عبد الرحيم ، الزيتونة السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 197 .

من الحركات في العالم الاسلامي (انها حركة شبابية لا تتجاوز اعمارهم 25 عام ، حركة بدون فقهاء او مراجع دينية حيث نشأت في الجامعات بعيدا عن شيوخ جامع الزيتونة ، وسرعة الانتشار حيث اخترقت مختلف الشرائح الاجتماعية ، وهي انعكاس للأفكار الاصلاحية الاسلامية في المشرق العربي) . [1]

وكان لتراجع القوى السياسية العلمانية في تونس وبعد الاضراب العام الذي قام به الاتحاد العام للشغل في 26 / كانون الثاني / 1978 اثر في مواجهات وحملات قمع واعتقال القيادات الوطنية في الاوساط السياسية والنقابية وسقوط العشرات من الضحايا لها دور كبير في ظهور الحركة الاسلامية في الجامعات عمليا في خضم العمل السياسي بزخم من الجناح الطلابي ايضا ، فضلا عن ذلك كان لانتصار الثورة الاسلامية في ايران عام 1979 في انتشار الحركات الاسلامية في المنطقة العربية .

وبعد اعلان الرئيس الحبيب بورقيبة عن سياسة الانفتاح السياسي وعدم معارضته تشكيل احزاب سياسية (في المؤتمر الحادي عشر للحزب الدستوري الحاكم المنعقد في 10/نيسان /1981) ، كذلك اعلن صراحة نبذه للتعصب المذهبي والديني ثم عدم التبعية لأي جهة اجنبية [2] ، وبعد هذا الاعلان تقدمت قيادة الجماعة الاسلامية بطلب يتعلق بتأسيس حزب سياسي وهو حركة الاتجاه الاسلامي الى وزارة الداخلية مطالبة بترخيص قانوني وقد اعلن عن انتخاب راشد الغنوشي رئيس للحركة والشيخ عبد الفتاح مورو امين عام للحركة [3] ، ورفضت وزارة الداخلية طلب الترخيص الذي قدمته حركة الاتجاه الاسلامي لتشكيل حزب سياسي مشروع وقام نظام بورقيبة في تموز/1981 باعتقال راشد الغنوشي وإحالته للمحاكمة في تشرين الاول/1981 مع مجموعة قيادة حركة الاتجاه الاسلامي بتهمة الانتماء الى جمعية غير مشروعة وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات وبعد ثلاث سنوات من الاعتقال جرى اطلاق

---

[1] سؤدد كاظم مهدي ، الحركة الاسلامية في تونس حزب النهضة انموذجا ، 1971 – 2010 ، مجلة دراسات سياسية تصدر في بيت الحكمة ، العدد (28) ، 2014 ، ص 33 – 36.

[2] محمد سيد رصاص ، حركة شعبية بلا احزاب اسقطت الحكم التونسي ، مجلة المعلومات ، العدد (88) ، اذار ، 2011، يصدرها المركز العربي للمعلومات ، بيروت ، ص 72 _ 73 .

[3] لقد ولدت الحركة الاسلامية في تونس وهي معادية لنظام الحبيب بورقيبة على الرغم من النظام في البداية غض النظر عن الحركة الاسلامية في بنائها الديني والثقافي الناشئ وحاول ان يوظفها لإضعاف الاحزاب الاشتراكية الآتي سيطرت على المعاهد والجامعات منذ اواخر الستينات وبهذا تجددت طبيعة العلاقة بين نظام بورقيبة وحركة الاتجاه الاسلامي بالنفي المتبادل في ضل عوامل داخلية وخارجية والقلق والخوف من تكرار التجربة الايرانية والتجربة الجزائرية في تونس واستطاعت حركة الاتجاه ان ترث الزخم السياسي وجاء في بيان الاعلان عن الحركة في 6/حزيران/1981 (الرفض المبدأي للعلمانية ، ارتباط الحركة بقضية المسلمين بالعالم اجمع ، عدم الاقرار بقضية القومية العربية) ، للمزيد انظر سالم البيض ، الهوية الاسلام والعروبة التونسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 85 _ 88 .

سراح الغنوشي في 12/اب/1984 بعفو رئاسي اثر وساطة من رئيس الحكومة التونسية محمد مزالي وبعد الازمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها تونس اثر قرار الحكومة زيادة سعر الخبز في 1984 حاول نظام بورقيبة تحسين الاجواء السياسية بإعلانه مشروع التعددية السياسي والسماح بالأحزاب بالمشاركة بالعملية السياسية لتحقيق انفراج سياسي [1].

اعلنت حركة الاتجاه الاسلامي عن رغبتها في المشاركة من جديد بالعملية السياسية وكان لأجواء العمل السياسي تأثير كبير في خطاب الحركة الايديولوجي عندما تراجع الحديث عن الثقافة الاسلامية ومسالة الهوية ومركزا على مسالة الاعتراف القانوني به انطلاقا من قبولها الصريح للديمقراطية وحق التعبير والتنظيم لجميع الاحزاب ورغم الرفض القانوني لتمثيل الحركة في العمل السياسي والمماطلة [2] ، التي ابداها النظام من 1984 الى 1987 استمرت الحركة في العمل بالمجال السياسي بشكل غير رسمي واستمرت بياناتها بالصدور دون تعرض اعضائها للاعتقالات من قبل النظام وبعد تغيير النظام السياسي (السلطة) وذلك بإعفاء الرئيس بورقيبة من مهامه وتولي زين العابدين بن علي الحكم في تشرين الثاني /1987 الذي انتهج خط سياسي قائم على اعادة تنظيم الحياة السياسية وفق رغبة نابعة من السلطة نفسها والقائمة على توضيح اسس الديمقراطية والتعددية وتكريس دولة القانون والمؤسسات ، وأيضا اعلن عن رغبته لإقرار المصالحة الجديدة مع مختلف الاطراف السياسية وعلى وجه الخصوص الحركة الاسلامية وذلك من خلال الاجراءات الاتية (تعديلات دستورية تسير باتجاه سيادة القانون والإقرار بتعددية الاحزاب ، اطلاق سراح حوالي 600 سجين من اعضاء حركة الاتجاه الاسلامي ، وإصدار ميثاق وطني ينص على دعم الديمقراطية و الهوية العربية و الاسلامية لتونس) [3] ، من جانبها رحبت حركة الاتجاه الاسلامي بشكل واضح مشروع الرئيس بن علي السياسي وخاصة مبادرة المصالحة الوطنية المقترحة و اعلنت مساندتها للمشروع لتعميق الديمقراطية و احترام مبادئ حقوق

---

[1] سؤدد كاظم مهدي ، الحركة الاسلامية في تونس حزب النهضة انموذجا 1971 – 2010 ، مصدر سبق ذكره ، ص 39.

[2] بعد اقالة محمد مزالي من رئاسة الحكومة تم تعيين رشيد صقر بدلا عنه ودعا رئيس الوزراء الجديد احزاب المعارضة الى الاشتراك في الانتخابات وشارك اغلبها في انتخابات 2/تشرين الثاني /1986 وفارز مجلس الامة بأغلبية المقاعد وبسبب عدم قناعة بورقيبة بإجراءات رشيد صقر في القضاء على التيار الاسلامي المتنامي في البلاد اصدر مرسوم جمهوري في 6/ايار/1981 عين بموجبه زين العابدين بن علي بمنصب نائب رئيس الوزراء مع احتفاظه بمنصب وزير الداخلية ثم قرر تعيينه رئيس للوزراء بدل من رشيد صقر في 3/تشرين الاول/1987 ويعد بن علي من اكثر التونسيين معرفة بملف التيارات الاسلامية حيث شغل منصب وزير الداخلية وتولى العديد من المناصب الامنية قبل اطاحته بالرئيس الحبيب بورقيبة . للمزيد انظر محمد علي دامش ، المغرب العربي المعاصر : سلسلة شؤون اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، 2009 ، ص 162_ 163 .

[3] امال ماهر ، ملف الاسلاميين في تونس التأويل الخاطئ وخافيات الحسم ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد (97) ، 2005/8/8 .

الانسان ، و اقدمت الحركة على تغيير اسمها فأصبحت تحمل اسم النهضة الاسلامية تأكيداً على كونها امتداد للتيار الإصلاحي الذي عرفته تونس مع خير الدين التونسي وعبد العزيز الثعالبي وهي الجذور نفسها التي يعتمد عليها النظام نفسه ، مع ذلك لم يعترف نظام بن علي بحركة النهضة بأنها حزب سياسي علني بحجة انه مازال زعمائها تحت طائلة الاحكام التي اصدرتها في حقهم محكمة أمن الدولة عام 1987 [1] .

و شارك حزب حركة النهضة في الانتخابات التشريعية لعام 1989 و اظهرت النتائج ان حزب حركة النهضة هو القوة الثانية بعد الحزب الدستوري الحاكم الذي حصل على 80 % من اجمالي الاصوات و حصلت القوائم المستقلة المدعومة من حزب حركة النهضة على 17 % كما حصلت بقية احزاب المعارضة على 3 % وبعد نتائج الانتخابات اصبحت العلاقة بين الاتجاهات الاسلامية و العلمانية تتجه نحو التقاطب ظاهرة في الساحة السياسية [2].

ولم يستثمر حزب حركة النهضة بشكل جيد الجو الايجابي الذي أحرزه بعد المشاركة السياسية في عام 1989 و من التواجد في بعض المؤسسات الرسمية كالمجلس الاعلى للميثاق الوطني ، والمجلس الاسلامي الاعلى ، كما اصابه الغرور لكونه القوة الاكثر انتشارا وتأثيرا في الشأن التونسي وادى تعارض اولويات كلا الطرفين حزب حركة النهضة و السلطة الى تفويت الفرص في التجربة السياسية القائمة على الحوار و الانتقال الى العملية الديمقراطية ولقد واجهت الحركة الاسلامية عامة و حزب حركة النهضة خاصة الى قمع شديد وقيام الرئيس بن علي اجتثاث الحركة الاسلامية بعد تجربة من التوافق من 1987 _ 1992 [3] ، أدت الى موت العديد من الكوادر في الحزب ونتيجة للتعذيب ومحاكمة الالاف من ابناء الحزب وانصهاره وتهجير الكثير منهم مما اصاب الحزب بالضعف والشلل الشديد وحاول حزب حركة النهضة اعادة تنظيم صفوفه حيث اصبح موزع على ثلاث دوائر هي : (دائرة السجن ، دائرة المهجر ضمت قيادات المهجرين ، دائرة الداخل) .

---

[1] د. عليه علاني ، الحركات الاسلامية في الوطن العربي ، دار مطر المحروسة ، القاهرة ، 2008 ، ص 257 + 261 .

[2] (لقد غير الاتجاه الاسلامي أسمه عام 1989 الى حركة النهضة لقد كانت مشاركة تلك الحركة في انتخابات 1989 هي الاولى بعد تغيير هرم الحكم في تونس عام 1987 عن طريق قوائم مستقلة سرعان ما كشفت للسلطة و الحزب الحاكم الحجم الحقيقي لتلك الحركة ومدى تأثيرها في الشارع السياسي التونسي) للمزيد انظر .. سالم البيض ، الدولة و احزاب المعارضة القانونية اية علاقة ؟ حالة تونس ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد (27) 2010 ، ص 19 ،.

[3] المنجي السعيداني ، قيادي في حركة النهضة ، الحكومة الجديدة لازال تتعامل بفعلية العهد البائد الشرق الاوسط ، العدد (11751) ، 2011/1/30 .

خلال عقد التسعينات اقتصر عمل الجماعة الاسلامية على النشاط الثقافي والتربوي من منطلق بعث الشخصية الاسلامية و وضع حد للتبعية للغرب وتجديد الفكر الاسلامي مع عدم الدعوة الى العنف لأنها كانت ترى ان طبيعة الحزب ثقافية بالدرجة الاولى في صراعها مع التيارات العلمانية التي كانت تجر تونس الى دائرة التغريب ، حيث نتج عن سياسة العنف التي اتبعتها السلطة الابتعاد عن التعددية الحزبية ومبادئ الديمقراطية و اهتزاز الهوية الاسلامية ، والابتعاد عن الدين بين الشباب [1] .

كما شهدت الفترة انبثاق حركات اسلامية عديدة اختلفت في توجهاتها العامة من السلطة (الاسلاميون التقدميون وهو تيار منشق عن حركة الاتجاه الاسلامي ، حزب التحرير الاسلامي التونسي ، طلائع الفداء) [2] .

ثانياً_ دور حزب حركة النهضة في المرحلة الانتقالية

من ابرز الاسباب التي ادت الى ثورة الشعب التونسي في عام 2011 هي تدهور الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع مستويات البطالة وخاصة في اوساط حاملي الشهادات التي بلغت اكثر من 22% وتزايد التفاوت الاجتماعي بين المناطق والجهات وتركيز الثروة في ايدي فئة محدودة من الموالين لعائلة الرئيس .

كما كشفت دراسة اعدتها منظمة رجال الاعمال التونسيين (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية) اواسط عام 2010 : على ان اكثر من 52% من الشركات في تونس توجد في (7) محافظات ساحلية وهي : ولايات تونس الكبرى ، اضافة لسوسة ونابل وصفاقص ، و 32% من المؤسسات الاقتصادية التونسية توجد في العاصمة ، ثم سوسة – المستير المهدية – وقطب نايل – الحمامات . [3]

---

[1] لقد اتهم كل من بورقيبة وبن علي المعارضة الدينية بالتآمر عليها وعلى استقرار البلاد حيث تميز بورقيبة بأسلوبه الصدامي اما بن علي كان يسعى للتركيز على البعد العربي الاسلامي وطرحه لمسالة الهوية العربية الاسلامية للبلاد ورفض السماح للإسلاميين بالعمل السياسي ، للمزيد انظر .. احمد نجيب الشابي ، ظروف المصالحة الوطنية غير ناضجة ، جريدة الحياة ، العدد (15414) ، 2005/6/14 .

[2] سؤدد كاظم مهدي ، بعد مرور اكثر من ثلاثة اعوام الثورة التونسية الى اين ؟ قراءة تاريخية سياسية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية ، العدد (44) ، كانون الاول ، 2013 ، ص 301 .

[3] خيري عبد الرزاق ، النظام التونسي بعد التغيير ، مجلة سياسية ودولية ، علوم سياسية الجامعة المستنصرية ، العدد (25) ، 2014 ، ص 20 – 21.

وقد استفادت هذه المحافظات من موقعها الجغرافي في الواجهة البحرية ، فضلا عن الامتيازات التي منحتها لها الدولة ، اما باقي المحافظات وهي (17) محافظة لا تستقطب إلا اقل من نصف المؤسسات التونسية وهذا ما زاد من نسب البطالة والفقر فيها ، وتركزت ما يقارب 80% من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية والشمالية الشرقية للبلاد [1] ، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب من نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف اضافة الى ذلك من اسباب ثورة الشعب التونسي هي ازمة البطالة المتعلم حيث وصلت نسبة البطالة في اوساط خريجي الجامعات 30% وتوجد فجوة كبيرة في تونس بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل مما يحول دون التعامل بفاعلية وموضوعية مع مشكلة البطالة في تونس ، الى جانب ذلك قيام النظام الحاكم بانتهاكات في حق الشعب التونسي ولاسيما في صفوف المعارضين السياسيين ومنهم اعضاء حزب حركة النهضة الاسلامي وتقييد حرية التعبير [2] .

وقد مثلت الانتفاضة العمالية في محافظة قفصة التي تقع في الجنوب التونسي في 2008 الخطوة الاولى التي ادت فيما بعد الى اندلاع الثورة التونسية في كانون الاول/2010 – 2011 التي انطلقت من مسائل اجتماعية ثم تحولت الى ثورة سياسية اسقطت الدولة البوليسية ورئيسها زين العابدين بن علي .

ومنذ 17/كانون الاول/ 2010 تاريخ اقدام المواطن محمد بو عزيزي (26) عام وهو خريج جامعة وعاطل عن العمل على احراق نفسه اثر تعرضه للضرب على يد شرطي بلدية صفعه على مرأى الجميع بسوق المدينة بعدما رفض الامتثال لأوامر بحجز الغلال والخضروات التي كان يبعها على عربة من دون حمل ترخيص من البلدية والذي ولد احتجاجا اجتماعيا لافتا في محافظة سيدي بوزيد التي تبلغ نسبة الفقر فيها 30% [3].

---

[1] (تميزت سياسة الرئيس ابن علي على الاحتكار الكامل لمصادر الثروة والقوة و السلطة السياسية بعد ان تحالف اصحاب رؤوس الاموال مع اجهزة القمع (بوليس – درك – جيش) وضل الرئيس متشبث بعملية التجديد لولاية رئاسية رابعة وامضى الرئيس ما يقارب (23) عام بالحكم على تونس بيد من حديد ولم يكن يحترم منذ وصوله الى السلطة الحقوق الاساسية للتونسيين) ، للمزيد انظر .. كمال ابن يونس ، التهميش الشامل : عوامل اندلاع الثورة ضد نضام ابن علي في تونس ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (184) ، نيسان ، 2011 ، ص 58 .

[2] دنيا شحاتة ومريم وحيد ، محركات التغيير في العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (184) ، نيسان ، 2011 ، ص 14 .

[3] توفيق المدينة ، سقوط الدولة البوليسية في تونس ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2011 ، ص 252 – 253 .

وفي 14/كانون الاول/2011 اندلعت ثورة شعبية في تونس لتعلن بدأ الحراك العربي الذي يتسم بنامية التغيير المنطلقة من صراعات سياسية واحتقانات اجتماعية وانهيارات اقتصادية وهي اعراض جانبية لصراعات سياسية ، ايدلوجية ، اجتماعية في سياق انهيار انظمة موصوفة بالاستبداد والفساد ، اضافة الى ذلك تميزت الثورات العربية بقدرة القوى الاسلامية على قيادة المد الشعبي في موجاته الاولى بفعل رصيدها الرمزي وحنكتها التنظيمية وشبكاتها الاجتماعية ومواردها التمويلية كما في حزب حركة النهضة التونسي [1] ، بمعنى ان الثورة في تونس جاءت بسبب الفقر الاجتماعي القائم ليس فقط على تحالف المال والسياسة وإنما على ظهور طبقة تحتكر السلطتين معاً الامر الذي ادى الى تفشي الفساد والمحسوبية وفشل السياسات الاقتصادية [2] ، ولعل النخبة السياسية العربية الحاكمة حتى وان فشلت الى حد ما في اقامة الدولة العربية الحديثة الى غاية سقوط قادتها بطريقة او بأخرى كما هو شأن زين العابدين علي في تونس وحسني مبارك في مصر ومعمر القذافي في ليبيا لان هذه القيادات السياسية من تطويع الواقع العربي الواحد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لذلك تعذر فعلا الوصول الى بناء هذا الصرح المؤسس بخصوص بناء الدولة الحديثة من خلال تحقيق امال الشعوب العربية وأمانيها العريضة اضافة الى ذلك التخلف السياسي حالة مستعصية عن الفهم بل مطروحة ومقرونة بالدولة العربية الحديثة بالرغم مما توافر فيه من طاقات وقدرات وكوادر وإطارات وميزانيات وجيوش الا انهم مع غياب التقدم العربي بل العلم العربي برز العنف الاجتماعي والسياسي وفي انعدام التنمية جاء الخوف والتخويف من الاخر من طريق الجماعات الارهابية في العديد من البلدان العربية مثل سورية والعراق فضلا عن حالة الاحتقان السياسي في كل من تونس وموريتانيا والجزائر [3] ، وغيرها من الاسباب ولقد ترك غياب القيادة المنظمة المجال مفتوحا امام القوى الاكثر تنظيما والمحسوبة على المعارضة التقليدية وعلى رأسها حزب حركة النهضة التونسية وزعيمها راشد الغنوشي [4] .

---

[1] محمد الاخصاصي ، الحراك العربي سراب الثورة و واقع اللا ثورة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (423) ، 2014 ، ص 127.

[2] علي الصالح مولى ، المشهد الحزبي في تونس بعد 14/كانون الثاني /2011 ، تأملات سياسية في الحرية والاستبداد ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (33) ، شتاء 20112 ، ص 157.

[3] ميلود عامر حاج ، الدولة العربية المعاصرة بين فشل البناء وتجاوز التفكيك ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (489) ، تشرين الثاني / 2019 ، ص288-490 .

[4] امل حمادة ، الاسلاميون وخطاب المؤامرة ، قراءة مغايرة لتجربة تونس ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (198) ، اكتوبر ، 2014 ، المجلد (49) ، ص 21 ، وللمزيد انظر وحيد عبد المجيد ، ربيع العربي وحروبهم المخاض الاخير ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (199) ، يناير /2015 ، ص 59 .وللمزيد انظر ميلود عامر حاج ، مصدر سبق ذكره ، ص 49 + 288 .

ويعود نجاح الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس لأسباب منها (وجود ظروف موضوعية مؤاتية بانتهاء الحقبة السلطوية بتونس ، ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام بن علي شمل الاحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والمثقفين والفنانين حول الشباب ، ظهور الانشقاقات داخل النخبة الحاكمة خاصة المجموعة المحيطة ببن علي وأسرته وبين المؤسسة العسكرية التي رفضت ان تستخدم القوة ضد المتظاهرين ومنع الجيش اجهزة الشرطة بالقوة من اطلاق النار على المتظاهرين وإجبار بن علي بالتنحي عن منصبه) [1] .

مع رحيل الرئيس زين العابدين بن علي تسلم الوزير الاول التونسي محمد الغنوشي الرئاسة بالوكالة طبقا للفصل (56) من الدستور عام 1959 [2] ، وفي 15/كانون الثاني/2011 تسلم فؤاد المندع (رئيس مجلس النواب) رئاسة الجمهورية وتشكيل (حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة) لقد كان للعامل الايديولوجي الوطني أهمية كبيرة في تجربة البناء السياسي والاجتماعي اذ لعب النضال الوطني دورا في ارساء تقاليد تضامنية جديدة تقوم على المشاركة الجماعية في تحقيق هدف موحد ذي بعد وطني سواء في اوساط النخب او حتى بين افراد الشعب [3] ، وكلف محمد الغنوشي بتشكيلها وبالفعل شكلت الحكومة في 17/كانون الثاني/2011 ، واستمرت الاحتجاجات الشعبية الرافضة لاستمرار الغنوشي في منصبه لارتباطه بحقبة بن علي لذلك قدم الغنوشي استقالته في 2011/2/27 وفي اليوم نفسه اعلن عن تعيين الباجي قائد السبسي رئيسا للوزراء وشكلت الحكومة الوطنية المؤقتة في 7/اذار/2011 ودامت تسعة اشهر وتعهد السبسي باحترام القانون وإعادة هيبة الدولة ، والمضي في مسار الاصلاح في 24/ تموز/2011 لانتخاب مجلس وطني تأسيسي يكون بمثابة البرلمان المؤقت الذي يعيد صياغة الدستور ويشرف على تسيير شؤون البلاد وينتخب من بين اعضائه والقوى التي سيفرزها حكومة ورئيسا للدولة وقد كانت من بين أولى المبادرات السياسية لأنصار هذا التوجه العفو عن كل السجناء السياسيين الحاليين

---

[1]) دنيا شحاتة و مريم وحيد ، مصدر سابق ، ص 14 .

[2]) المادة 56 من الدستور 1959 (لرئيس الجمهورية اذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية ان يفوض بأمر سلطانه الى الوزير الاول ما عدا حق حل مجلس النواب) .

[3]) حافظ عبد الرحيم ، الزيتونة السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني التونسي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 411 .

والسابقين والاعتراف بأحزاب اسلامية و يساريه و ليبرالية محظورة ثم الاعلان عن اصلاحات اخرى من بينها الغاء أمن الدولة [1].

وقد تشكلت عدد من المؤسسات للمساهمة في ادارة المرحلة الانتقالية منها لجنة الاصلاح السياسي التي ضمت خبراء ومتخصصين في مختلف المجالات كما شكل مجلس لحماية الثورة ونتيجة لدمج اللجنة والمجلس تشكلت الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة الاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وتشمل عضويتها احزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني منها اتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والهيئة الوطنية للمحامين وجمعية القضاة ونقابة الصحفيين وعدد من الشخصيات الوطنية ممثلة بشهداء 14/ كانون الثاني ، وكان عمل هذه الهيئة الترتيب لإجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وتم الاتفاق بين القوى السياسية على انتخاب (مجلس وطني تأسيسي) لإقرار الدستور الجديد للبلاد والتمهيد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية [2] .

لقد شارك حزب حركة النهضة وهو الحزب الاسلامي الوحيد الذي شارك في تلك الانتخابات والتي جرت في 23/تشرين الاول/2011 ولان حزب حركة النهضة كان الحزب المنظم نسبيا نجح في الفوز بالانتخابات فقد حصل على العدد الاكبر من المقاعد حيث حصل على (90) مقعد من اصل (217) يليها المؤتمر من اجل الجمهورية (29) مقعد ثم العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية (26) مقعد للحزب الديمقراطي التقدمي و (5) مقاعد لحزب العمال الشيوعي التونسي و(مقعدان) لكل من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الشعب فيما حصلت (16) قائمة اخرى على (مقعد واحد لكل منها) .

---

[1] تجدد الاهتمام للمثقفين العرب بموضوع الدولة بعد تراجع الاهتمام بها في السنوات الاخيرة من القرن العشرين ومرجع هذا الاهتمام هو التطورات السياسية والاجتماعية التي عرفتها المنطقة العربية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي حيث بزغ الاهتمام بمكنون الدولة وتفكيك الياتها وتحديد وظائفها وإبراز مشروعاتها ، للمزيد انظر محمد مزيان ، الدولة في المغرب ومسار التطور في الدولة السلطانية الى الدولة الحديثة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (490) ، كانون الاول ، 2019 ، ص 71 .

[2] ومن الحكومات التي تشكلت في عهد المجلس الوطني التاسيسي 1_ حكومة حمادي الجبالي (حركة النهضة) وهي الحكومة الاولى 13/كانون الاول /2011 وبسبب اغتيال المعارض شكري بلعيد فقد قدمت الحكومة استقالتها في 19/شباط/2013 . 2_ حكومة علي العريض (حركة النهضة) في 8/اذار /2013 وتشكلت من احزاب الترولكا (حركة النهضة) و المؤتمر من اجل الجمهورية و التكتل الديمقراطي من اجل العمل و الحريات واستقالت الحكومة في 2014/1/29 بعد اغتيال المعارض محمد البراهيمي . 3_ حكومة مهدي جمعة في 10/كانون الثاني /2014 كلف الرئيس المنصف ان النشاط الحزبي الذي عرفته تونس بعد 14/كانون الثاني/2011 لا يمكن باية حال الاعتراض عليه لأنه واقع حزبي تعددي وهنا يجب التفريق بين صنفين من التشكيلات السياسية في تونس صنف صنيعة الثورة وشعاراتها الاجتماعية والصنف الثاني قديم كان اصحابه منخرطين من قبل في النشاط الحقوقي والحزبي للمزيد انظر : علي صالح المولى ، مصدر سبق ذكره ، 2012 ، ص 160.

وهناك مهام تنتظر المجلس الوطني التأسيسي المنتخب اهمها اعادة صياغة الدستور وتعيين حكومة مؤقتة ، ممارسة السلطة التشريعية ، انتخاب رئيس المجلس الوطني ، انتخاب رئيس الجمهورية ، الرقابة على عمل الحكومة [1] .

وقد اتفقت القوى السياسية الفائزة بالانتخابات على تشكيل حكومة ائتلافية على اختيار المنصف المرزوقي (رئيس حزب المؤتمر من اجل الجمهورية) رئيسا مؤقتا للبلاد والأمين العام لحزب حركة النهضة حمادي الجبالي رئيسا للوزراء ، وتولى مصطفى بن جعفر (رئيس حزب التكتل من اجل العمل والحريات) رئاسة المجلس التأسيسي .

ولقد تعرضت الحكومة لانتقادات منها ضعف اداء الحكومة حيث استغرقت عملية اعداد الدستور ما يزيد عن العامين وحتى منتصف تشرين الاول 2012 لم تنجح في وضع مسودة متفق عليها للدستور ، اضافة الى ذلك هناك مشاكل سياسية سواء داخل المجلس التأسيسي او خارجه وحول قضايا اعادة بناء الدولة ورسم العلاقات بين القوى السياسية على اختلاف توجهاتها السياسية والأيديولوجية وقضايا العلاقة بين المجتمع والدولة وخاصة في مسائل الهوية والحقوق الشخصية مع استمرار مظاهر الاضطراب السياسي والانفلات الامني والصعوبات الاقتصادية داخليا وانسحاب عدد كبير من اعضاء المجلس التأسيسي من جلسات المجلس واستقالة عدد من الوزراء مما هدد بحالة من الفراغ الدستوري ، لكن تم تجاوز الازمة من خلال ما عرف بالمبادرة الرباعية (تكونت المبادرة من اربع قوى هي : الاتحاد العام التونسي للشغل ، اتحاد ارباب الاعمال ، نقابة المحامين ، الرابطة التونسية لحقوق الانسان) ، وأعلنت المبادرة ان هدفها الاول هو استعادة حالة الحوار الوطني وحماية المسار الديمقراطي (حزب النهضة وحلفائه من اليسار الديمقراطي) والمدني (ممثلا في القوى العلمانية المدنية والليبرالية) ، استطاع

[1] (هناك مراسيم تم سنها من 23 اذار الى 22 تشرين الاول 2011 تاريخ انعقاد اول جلسة للمجلس الوطني التاسيسي ناهز عددها 107 وتعلقت بمجالات متعددة وتتميز هذه المراسيم التي تم سنها بالمرونة والهشاشة لسببين هما الاول يكمن بافتقار السلطة النابعة منها للمشروعية الانتخابية و وجود هذه السلطة في الحكم هو وليد الامر المقضي والتوافق الضرفي الهش بين تيارات سياسية متنوعة ومشتتة اما السبب الثاني فهو ببساطة اجراءات تنقيحها اذ يمكن تنقيح هذه المراسيم من طرف رئيس الجمهورية المؤقت بمجرد تداول مجلس الوزراء في شانها وان سهولة التنقيح من شانها ان تخل بمبدأ الاستقرار القانوني الذي دأب الفقه في القضاء التونسي على تكريسه .) ، للمزيد انظر .. جمال العجرود ، المرسوم في تونس خلال المرحلة الانتقالية ، مجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد (34) ، 2012 ، ص 58 – 59 .

التوافق في النهاية على خروج الدستور بشكل توافقي واستقالة الحكومة التي يرأسها حزب حركة النهضة والدعوة لانتخابات جديدة بنهاية عام 2014 [1] .

كما واجهت الحكومة انتقادات لعدم قدرتها على تقديم حلول عملية لارتفاع نسبة البطالة بين التونسيين وارتفاع نسبة الفقر خاصة في الجهات المحرومة من الاحياء الشعبية والواقع ان الثورة التونسية قامت من اجل معالجة مشكلتين رئيسيتين الاولى التوزيع العادل للثروة ، والثانية التوزيع العادل للسلطة[2].

ولقد شخص حزب حركة النهضة في برنامجه عجز المنوال الاقتصادي السابق في حل مشكلات الاقتصاد التونسي وعلى رأسها البطالة والتفاوت وغياب الحوكمة واستشراء ظاهرة الفساد وارتفاع عدد العاطلين عن العمل وخاصة بين اصحاب الشهادات العليا وغياب الثقة لدى المتداخلين في الداخل والخارج كما يقترح حزب حركة النهضة خطة للتنمية قائمة على توسيع الشراكات بهدف فتح افاق ارحب للاقتصاد الوطني وتفعيل المضامين القيمة للمنوال التنموي بإحياء القيم الفاضلة التي تستند الى المخزون

---

[1] (لقد تمكن المجلس في اب 2012 من وضع اول مشروع مسودة دستور نهائية وقد وجه له انتقادات من قبل الاوساط السياسية والشعبية فيما يتعلق بقضية هوية الدولة ونظام الحكم وقضية الحقوق والحريات ، وتم الغاء هذا المشروع وتقديم مشروع ثاني بعد اربع اشهر في كانون الاول 2012 وايضا وجه له انتقادات وفي 22/نيسان /2013 اصدر المجلس الوطني مشروع مسودة ثالثة لتعديل للمشاريع السابقة ثم جاءت المسودة الرابعة في 1/حزيران /2013 حيث احتوت على مسودة وتوطئة و(146) فصل موزع على (10) ابواب هي (باب المبادئ العامة ، باب الحقوق والحريات ، باب السلطة التشريعية ، باب السلطة التنفيذية ، باب السلطة القضائية ، باب الهيئات الدستورية المستقلة ، باب السلطة المحلية ، باب تعديل الدستور ، باب الاحكام الختامية ، باب الاحكام الانتقالية) وتعد هذه المسودة بمثابة تعديل لكل المسودات السابقة وتجاوز للأخطاء التي وقعت بها المسودات السابقة) .. وللمزيد انظر ... امل حمادة ، مصدر سابق ، ص 21 – 22 .. للمزيد انظر الموقع الرسمي للمجلس الوطني التأسيسي ، الجمهورية التونسية في 2014/7/5 . (http://www.anc.tn)

[2] (تتكون الحكومة التونسية الحالية من ثلاث احزاب مختلفة ومتعارضة في مستوى خلفياتها السياسية والأيدلوجية ولكنها تلتقي بمستوى برامجها الاقتصادية والاجتماعية ، وهنا نستعرض برنامج حزب (حركة النهضة) : يتكون شعار هذا الحزب (مرجعيته اسلامية) من ثلاث كلمات هي الحرية والعدالة والتنمية وهو يسعى حسب ما ورد في برنامجه السياسي والانتخابي الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة عبر (ارساء منوال تنموي وطني يوائم بين الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية مهتديا بقيمنا الاسلامية والنهوض بالاستثمار بكل القطاعات والمجالات والتعميق وتنويع التعاون والشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة وتعتبر حركة النهضة ان الحرية والعدالة وتكريم الانسان هي جوهر رسالة الاسلام ومن ابرز ملامح البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للنهضة ما جاء في النقطتين (17 ، 19) من برنامجه الانتخابي اذ نجد في النقطة (17) تأكيد ما يلي : تتبنى الحركة اقتصادا حرا ذا بعد اجتماعي يقوم على التكامل بين القطاعات الثلاثة الخاص والعام والتعاوني ويكون دور الدولة فيه تعديليا لرعاية التوازن الاجتماعي وضبط حركة السوق وتشجيع الحركة والمبادرة والإبداع والمنافسة الشريفة والكسب المشروع وتحترم الملكية الخاصة وتحميها اما النقطة (19) فتقول : تسعى الحركة الى ترسيخ العدالة والتوازن بين الجهات والفئات وإعطاء الاولوية للمناطق المحرومة وحماية الفئات الضعيفة والحد من الفوارق الاجتماعية ومعالجة اسباب الفقر والتهميش) ، للمزيد انظر ... مصباح الشيباني ، الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية التجانس الغائب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (423) ، 2014 ، ص 138 –139 .

الثقافي والحضاري للمجتمع التونسي وهويته العربية والإسلامية مثل الصدق والنزاهة والجدية ورح الايثار ونظافة اليد ، كما قدم حزب حركة النهضة برنامج للإصلاح الاقتصادي من دون تناقض مع اسس الفكر الاقتصادي المتداول على الساحة الدولية مثل (اقتصاد السوق ، الشراكة الاقتصادية ، تحفيز الاستثمار) وإرساء قواعد الحكومة الرشيدة وذلك بمكافحة الفساد المالي والإداري ودعم الشفافية ومحاسبة المسئولين [1] .

وأيضا وجه اتهام لحزب حركة النهضة حول سعيه لإقامة نظام اسلامي يفرض فيه الشريعة ، وحول شكل العلمانية التي يتصورها الحزب يشير المفكر الاسلامي راشد الغنوشي وزعيم حزب حركة النهضة التونسي بقوله (اكدنا ولا نزال نؤكد على مبدأ الحرية ، مبدأ الحرية مبدأ اساسي في الاسلام لأنه الذي يفتقد حريته لا حرية له لا دين كالذي لا عقل له لا دين له فالدين هنا موجه لأناس احرار ولأناس عقلاء فمن فقد حريته فليس مكلف بالشرع ، فنحن نثق بالناس ونثق بعقولهم بحريتهم ولا نرى من مهمة الدولة ان تفرض نمطا من الحياة) [2] .

كما يذكر راشد الغنوشي (تونس ليست دولة علمانية ، تونس دولة اسلامية بتعريف دستورها ، البند الاول في الدستور القديم والجديد ايضا ، لان النخبة التونسية متفقة على الابقاء على البند الاول من الدستور الذي ينص على ان تونس دولة لغتها العربية ودينها الاسلام فالدولة التونسية ليست بلا دين لكن فقط هذا الدين من يترجمه في الواقع و في القانون وفي الثقافة وفي الاعلام ، ليست هناك مؤسسة تنطق باسم الاسلام تحتكر تفسير الاسلام) ، ويضيف زعيم حزب حركة النهضة عن تجربة شراكة الحزب مع القوى العلمانية بقوله (دخلت الحركة الاسلامية السياسية في تونس من باب مواجهة الاستبداد لذلك ظلت الحركة تدور مع الحرية وتحالفت مع كل انصار الحرية وقد اسسنا مع العلمانيين المعتدلين وثيقة ديمقراطية ثقافية سهلت علينا التحالف مع القوى الديمقراطية العلمانية) [3] ، وحول طبيعة النظام السياسي فأن حزب حركة النهضة يساند النظام البرلماني تخلصا من النموذج الرئاسي الذي حكم البلاد عقود عدة بعد الاستقلال وكانت نتيجته الاهم اقامة حكم الفرد والنخبة على حساب الديمقراطية والمشاركة السياسية .

---

[1] مصباح الشيباني ، مصدر سبق ذكره ، ص 139.

[2] محمد دلبح ، حوار مع رئيس حركة النهضة في تونس الشيخ راشد الغنوشي ، اجرا الحوار محمد دلبح ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (443) ، كانون الثاني /2016 ، ص 141 .

[3] محمد دلبح ، المصدر السابق ، ص 144.

وحول موضوع الديمقراطية يشير الغنوشي الى ان الديمقراطية ليست مجرد اعلان دستوري لحقوق الانسان وانتقال السلطة الى الشعب واعتماد اسلوب في الانتخابات في قيام السلطة التنفيذية والتشريعية بقدر ما هي تقدير معين للإنسان وللكون وللحياة وتقدير يرسخ كرامة الانسان وحريته وينئى به عن السقوط في هاوية الاستبداد ، وقد تبنى حزب حركة النهضة وإستراتيجية قوامه المنهج السلمي والعلني للتغيير ورفضه استخدام العنف وسيلة لحسم الصراعات السياسية والفكرية ومنهجا للوصول الى السلطة.[1]

وجاء النظام الاساسي لحزب حركة النهضة ما نصه (تكريس مبدأ سيادة الشعب عبر بناء الدولة الديمقراطية المدنية) [2] ، ويتميز حزب حركة النهضة بالمقارنة مع الفصائل الاخرى هي اكثر مرونة واستجابة لضغوط ومقتضيات الحداثة وفي مسائل (تطبيق الشريعة وتعدد الزوجات والاختلاط وقضية الديمقراطية اكثر مرونة واستجابة للضغوط وأيضا موضوع الديمقراطية) [3]، ومن الاسماء الفكرية الكبيرة التي ساهمت في طرح مسالة الديمقراطية في الخطاب الاسلامي المعاصر (حسن الترابي – الشيخ راشد الغنوشي – غازي صلاح الدين – الشيخ عبد السلام ياسين) ، كما اكد الغنوشي ان حزب حركة النهضة تحرص على بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على التوافق والمشاركة بين كل الاطراف وروح التعايش والوفاق بين كل التونسيين من دون اقصاء او تمييز في ضل نظام يحفظ حرية المواطن وكرامته ، وحقوق الانسان في الاسلام تنطلق من مبدأ اعتقادي اساسي ان الانسان يحمل في ذاته تكريما اللاهية وانه مستخلف عن الله عما في الكون الامر الذي يخوله حقوقا لا سلطان لأحد عليها والتأكيد على روح المواطنة والتعددية [4] ، اما عن تقييم حزب حركة النهضة بعد فوزه في الانتخابات وممارسة السلطة حيث هناك من يرى ان حزب حركة النهضة مر في تجربة صعبة ومؤلمة افقده ثقة جزء حيوي من جمهوره ومنهم الصحفي علي بدراوي وهو من احد اعضاء حزب النهضة حيث اكد على ان حزب حركة النهضة نجح في المعارضة وفشل في الحكم ، ورغم احتفاظ اعضائه المنتظمين في صفوفه ولكن الفتور اصاب كثيرا من انصاره والمتعاطفين معه ، وقد اصابه ما اصاب بقية الاحزاب السياسية من تآكل وضعف كبير

---

[1] هيفاء احمد محمد ، الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد (58) ، تموز ، 2014 ، ص 34 .

[2] النظام الاساسي لحزب حركة النهضة موقع حركة النهضة على الرابط:

http://www.ennahdha.tn

[3] هيفاء احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 32-33.

[4] امجد محمد علي ، دور الحركة الاسلامية في الحياة التونسية بعد ثورة 2010 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2014 ، ص 122.

[1] ، كما يسجل على حزب حركة النهضة انه فشل في قدرته على امتصاص الظاهرة السلفية وتأخيرها وتوظيفها لصالح مشروعه السياسي وعلى هذا الاساس صدرت تصريحات لقادة الحزب تضمنت دفاعا قويا عن السلفيين دون التمييز بين تياراتهم و وسائل عملهم حدث ذلك في اثناء وجود حزب حركة النهضة في السلطة وحيث شكل اغتيال زعيم حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد شكري بلعيد في 6/فبراير/2013 نقطة تحول في المشهد السياسي التونسي التي وجدت نفسها في حرب مفتوحة مع الارهاب ، و ايضا تم اغتيال الوجه الناصري محمد البراهمي في 27/يوليو/2013 عندها توحدت جميع القوى المناهضة لحزب حركة النهضة وسعت الى اسقاط حكومة النهضة وإخراجها من السلطة مما أدى الى انضمام حزب النهضة لبقية القوى السياسية في حرب لا هوادة فيها ضد من اصبح يسميهم الغنوشي (المجرمين في حق الاسلام والوطن) [2] .

ثالثاً_ دور الحزب السياسي في ظل دستور 2014

هناك نقطة مهمة وهي أن فوز حزب حركة النهضة الاسلامي وحليفيه من الحداثيين (المؤتمر من اجل الجمهورية – حداثي عروبي ، والتكتل من اجل العمل والحريات – حداثي وسطي) في انتخابات المجلس التأسيسي فرض على هذين الحزبين مناقشة الفصول المفصلية في الدستور (هوية الدولة التونسية ، حقوق المرأة ، حقوق الانسان والحريات الفردية) داخل المجلس من منظور تغلب عليه المرجعية الدينية المحافظة ، هذا ما نتج عنه توتر دوري بين الحلفاء في الحكم تستغله المعارضة الجديدة في نقد اداء الحكومة السياسي [3] .

أما عن الانجازات التي يمكن ملاحظتها وتلمسها في فترة حكم حزب النهضة ابرزها هي اعلان الدستور التونسي لسنة 2014 المصاحب للثورة على التقاليد الدستورية على مستويات عدة من ضمنها مؤسسة رئاسة الدولة التي ركز عليها المشرع الدستوري بشكل مهم باعتبارها خطوة مهمة للنظام

---

[1] صلاح الدين الجورشي ، انتصار العلمانيين في تونس بين المؤقت والاستراتيجي ، مجلة شؤون عربية ، العدد (161) ، 2015 ، ص 116-117.

[2] صلاح الدين الجورشي ، مصدر سبق ذكره ، ص 118.

[3] المولدي الاحمد ، دور اليسار التونسي في الثورة و التحول الديمقراطي هل هناك يسار تونسي ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (39 – 40) ، 2015 ، كلية العلوم السيايسة ، جامعة النهرين ،ص27.

السياسي التونسي [1] ، حيث قام الدستور بإعادة توزيع الصلاحيات والوظائف بشكل يهدف الى تقوية ادوار المؤسسات الاخرى (حكومة – برلمان) ، حيث كان الرئيس في تونس قبل دستور 2014 يملك السلطة التقديرية المطلقة في تعيين الحكومة لكن بعد دستور 2014 احدث تغيير جذري في نقل الحكومة من السلطة التقديرية المطلقة لرئيس الدولة في التعيين الى الشرعية الديمقراطية القائمة على الاختيار الشعبي مع الانتخابات التشريعية ، وأصبح رئيس الحكومة في تونس لأول مرة في التاريخ الدستوري التونسي هو مرشح الحزب او الائتلاف الانتخابي الحاصل على اكبر عدد من المقاعد بمجلس نواب الشعب وهو الذي يكلف باختيار باقي اعضاء الحكومة باستثناء وزيري الخارجية والدفاع اللتين يستشير بخصوصهما رئيس الجمهورية [2] ، وهذا التغيير ادخل النظام الدستوري التونسي في اطار النظام البرلماني حيث انتقلت الصلاحيات من رئاسة الدولة الى رئاسة الحكومة قبل دستور 2014 كانت الحكومة لا تعمل سوى على تنفيذ السياسة العامة التي يضعها ويضبطها رئيس الجمهورية حسب اختياراته وتوجيهاته لتصبح بذلك مجرد اداة للتنفيذ والتطبيق والمساعدة [3] ، لكن مع دستور 2014 اصبح رئيس الحكومة يضبط السياسة العامة للدولة ويسهر على تنفيذها باستثناء مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي التي بقيت مجالات محفوظة لرئيس الجمهورية ولكن بعد استشارة رئيس الجمهورية [4] .

اضافة الى ذلك دخلت تونس مرحلة جديدة في مجال الحقوق والحريات الاساسية حيث جاء دستور 2014 التوافقي كضمانة اساسية لتعزيز الحماية الدستورية للحريات الاساسية اذ نص الفصل (31) ان حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة ولا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات ، وفقا للمرسومين (115 و 116) للعمل الصحفي ودستور 2014 حيث تمت القطيعة بين الاعلاميين ورقابة رجال البوليس والوصاية على الرأي العام وحرية التعبير والاختلاف السياسي ، لكن

---

[1] امينة هكو ، مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (432) ، شباط 2015 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 21 .

[2] الفصل (89) من الدستور التونسي لعام 2014 .

[3] امينة هكو ، مصدر سبق ذكره ، ص 32 .

[4] الفصلين (77 و 91) من الدستور التونسي لعام 2014 .

رغم التنصيص الدستوري بإقرار الحق في حرية التعبير إلا ان وضع حرية التعبير لا زال يسجل بعض الانتهاكات ضد الحريات الاعلامية وتوثيق العديد منها [1] .

وفي الانتخابات التالية التي جرت في تشرين الاول / 2014 فاز حزب نداء تونس الذي اسسه قائد السبسي في منتصف 2012 بالعدد الاكبر من المقاعد (86) وخسر حزب حركة النهضة (20) مقعد ، وأشارت نتائج الانتخابات ان الشارع التونسي ابتعد اكثر عن الاسلاميين لصالح الميول الاصلاحية والخبرة في ادارة الدولة وانتخب حزبا غير ثوري اي لم يكن له وجود قبل الثورة ويتزعمه احد رجال النظامين السابقين (بورقيبة وبن علي) .

ويعود ذلك بسبب هناك تحديات عديدة واجهت حكومة ما بعد الثورة ابرز هذه التحديات هو الوضع الاقتصادي حيث شهدت فترة حكم الترويكا ضعفا في التنمية وزيادة في البطالة وفي الديون وان محاربة الفساد المتأصل ليست مهمة سهلة وتقود الى هروب المستثمرين وراس المال ومن جانبها بررت حكومة الترويكا هذا العجز وذلك بسبب التعطيل الذي تمارسه المعارضة اليسارية والاتحاد العام للشغل ووصل التوتر الى حد الاعتداء المباشر من ميليشيات تابعة للأحزاب الحاكمة على المقر المركزي للاتحاد من دون صدور تنديد واحد من حزب حركة النهضة ولا من حزب المؤتمر بهذا الاعتداء ، إلا ان الواقع يشير الى ان حكومة الترويكا لم تنجح في اختبار الديمقراطية وظهر التسلط لديها وبتأثير هذا العجز قبلت الحكومة بعقد حوار وطني بادرت اليه اربع مؤسسات مجتمع مدني عرفت باسم (الرباعي الراعي للحوار) [2] ، نتج عن الحوار تشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة مهدي جمعة (مستقل) ومع وجود اتفاق وإجماع بين النخب السياسية على كافة انتماءاتها على ان التخلص من حكم ابن علي احدث حالة من الانفراج غير مسبوقة في الحريات السياسية لم تشهدها تونس من قبل ولا حتى دول الجوار الاقليمي وان الفشل في ادارة الجانب الاقتصادي هو ما ادى الى الوضع الراهن من بطالة مرتفعة وانخفاض في القوة الشرائية وزيادة في التضخم [3] ، والتيار الاول وهم المؤيدون للثورة التونسية يرون ان صمود الحالة التونسية في ذاته انتصار في وقت فشلت فيه تجارب الربيع العربي ويعتبرون ان قوى الثورة المضادة تكاتفت بكل قوة من اجل امتثال المرحلة الانتقالية بعد الثورة وان ما تمر به تونس هو شيء طبيعي في

---

[1] بو طيب ابن ناصر و هبة العوادي ، الحماية الدستورية لحرية التعبير في الدولة المغاربة ، دراسة حالة تونس ، الجزائر ، المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (446) ، نيسان ، 2016 ، ص 53-54 .

[2] ايمان احمد عبد الحليم ، مأزق المرحلة الانتقالية في تونس على الموقع الالكتروني :
(http://www.siyass.org.eg/newsq/2825.aspx)

[3] مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية على الموقع : (http://www.acppss.ahramdigital.org/news).

اعقاب كل الثورات ولكن المستقبل سيكون افضل بكثير [1]، اما التيار الثاني فيرون فشل الحكومات المتعاقبة التي تولت مقاليد الحكم منذ الثورة في ادارة الملف الاقتصادي يرون ان الانسان لا يعيش بحرية التعبير وانه بحاجة اولا بإشباع حاجاته الاساسية وان الحاصل حاليا يعيد الامور الى المربع الاول .

ثم جاءت انتخابات عام 2019 لتعكس لغة سياسية منخفضة اتجاه الديمقراطية وتركز على فكرة السيادة الوطنية والهوية الوطنية وتهاجم حقوق الافراد بوصفها اعتداء على الاسرة ، كما اظهرت انتخابات 2019 التباين والتناقض بين الشخصين المرشحين الذين وصلا الى الدورة الثانية في الانتخابات الرئاسية ، قيس السعيد (النزيه المثقف العروبي) ، و نبيل القروي (رجل اعمال سجين بتهم الفساد وبميول غربية) ، وقد فاز حزبه (قلب تونس) بالمركز الثاني في الانتخابات والذي تأسس قبل اربع اشهر من انتخابات 2019 .

فيما واصل حزب حركة النهضة تراجعه الشعبي على مدى الانتخابات الثلاثة (89 ، 69 ، 52) مقعد وفشل مرشحه للرئاسة عبد الفتاح مورو في بلوغ الدورة الثانية برغم ذلك لكنه يحتفظ بوزن مهم وثابت في المشهد السياسي التونسي بوصفها تعبير عن جزء مهم من هوية المجتمع ، وجاءت نتيجة انتخابات 2019 تشكيل حزب حركة النهضة (54) نائبا ، وفي المرتبة الثانية حزب قلب تونس (38) نائبا ، وفي المرتبة الثالثة (حزب التيار الديمقراطي) احرز (22) نائبا ، وأحرز أتلاف الكرامة (21) نائب ، فيما حقق حزب الدستوري الحر (17) مقعد فقط ، يليه حركة الشعب (16) نائب ، وحركة تيما تونس (14) مقعد برلماني [2] .

وبعد انتهاء فترة حكومة تصريف الاعمال بقيادة الياس الفخفاخ اعلنت الاحزاب الفائزة بالانتخابات عن تمسكها بحكومة وحدة وطنية سياسية تراعي التمثيل الحزبي داخل البرلمان وفق نتائج انتخابات 2019 ، كما كلف رئيس الدولة قيس السعيد السيد هشام المشيشي لتشكيل الحكومة والذي اراد تشكيل حكومة كفاءات مستقلة إلا ان الاحزاب الفائزة بالانتخابات ترفض تشكيل حكومة مستقلين وتدعو

---

[1] واضافة ان تونس لاتزال في مرحلة انتقالية والمراحل الانتقالية صعبة ويزيدها صعوبة ان الوضع الاقليمي ليس مناسب وهي تمر بمرحلة انتقالية تواجه خطر الارهاب والارباك ، والوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب ويعطي مزيد من الفرص للقوى المعادية للديمقراطية وهناك فئات ايدلوجية تعتبر وجود النهضة في المشهد السياسي وبخاصة وجودها في السلطة خط احمر ينبغي فعل اي شي وارباك كل الاوضاع من اجل اخراج النهضة من المشهد السياسي فضلا عن اخراجها من السلطة ، للمزيد انظر ..حوار مع رئيس حركة النهضة في تونس الشيخ راشد الغنوشي ، اجرى الحوار محمد دلبح ، مصدر سبق ذكره ، ص 141.

[2] المنجي السعيداني ، خمس احزاب تضغط لتشكيل حكومة وحدة وطنية في تونس ، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد (15232) ، ثلاثاء 11/اغسطس/2020 ، (https://aawsat.com/home/article/2441196/5).

الى تشكيل حكومة تأخذ بالحسبان (الموازين في صلب البرلمان) وقال رئيس مجلس الشورى عبد الكريم الهاروني وهو عضو من حزب حركة النهضة (ان مجلس الشورى يرفض تشكيل حكومة باسم كفاءات مستقلة) داعيا المشيشي الى تشكيل حكومة وحدة وطنية سياسية ذات حزام سياسي واسع ، وأضاف ان اعتماد الكفاءات المستقلة هي (ضرب للديمقراطية و للأحزاب السياسية كما يجعل الحكومة غير مستقرة ويجعل رئيس الحكومة غير قادر على تنفيذ قرارات عدة وتنفيذ الاصلاحات) ، وقدم الوزير السابق للوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد (محمد عبو) ملفات للقضاء تشمل سياسيين ونواب وقضاة ورؤساء ومديرين عامين [1] ، ومستشارين ورئيس حكومة سابق ووزير سابق مع رئيس حزب حركة النهضة راشد الغنوشي في دعاوى قضائي ، إلا ان رئيس البرلمان راشد الغنوشي نجح في محاولة سحب الثقة وأصبحت حزب حركة النهضة اقوى وهناك كما يقول السيد راشد الغنوشي وجود (اقلية فوضوية) تريد تعطيل التجربة الديمقراطية منذ اليوم الاول للبرلمان حيث رفضت اداء القسم كما رفضت رئاسة البرلمان المنتخبة مؤكدا ان هذه الاقلية سليلة الاستبداد وضد الثورة والديمقراطية والدستور [2] .

وفي بيان حزب حركة النهضة في الاربعاء 26 / مايو / 2021 اكد راشد الغنوشي على ضرورة التزام كل مؤسسات الدولة بالدستور والصلاحيات المحددة له ومن ضرورة وأهمية الحوار والتنسيق بينه لترتيب أولويات البلاد وحل المشكلات التي تطرأ من حين لآخر ، منبها باستمرار الى خطورة الصراع والقطيعة بين مؤسسات الدولة ، وأكد رئيس الحزب ورئيس مجلس نواب الشعب بطلب اللقاء والحوار بين رئيس الدولة ورئيس البرلمان ورئيس الحكومة ، دون استجابة كما و دعا إلى الحوار بين الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية وساند دعوة قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل للحوار ، وما تزال كل هذه المبادرات تنتظر التفاعل الإيجابي من رئاسة الجمهورية ، ويتابع راشد الغنوشي رئيس الحزب وفريقه في الآونة الأخيرة للحد من ضغوط المالية العمومية وتحريك الاقتصاد الوطني وتوفير حملة التطعيم ، ويثني على هذه المبادرات ويدعو الى مضاعفتها والى التركيز على أولويات المرحلة وتعبئة الموارد المالية الضرورية لنفقات الميزانية وإنعاش الاقتصاد وحماية الفئات الاجتماعية الضعيفة والمتضررة من أزمة الكوفيد في شغلها وموارد رزقها ولدفع الاصلاحات الضرورية وإنجاز المشاريع الوطنية المبرمجة وحل ما يعترض بعضها من عوائق إدارية وعقارية أو اجتماعية أو مالية [3].

---

[1] "ضميرها مات".. وزير سابق يكشف ملفات فساد حركة النهضة ، دبي – العربية.نت ، 12/اكتوبر/2020 ، (/ https://www.alarabiya.net/north-africa/2020/10/12) .

[2] العربي الجديد ، 10/اغسطس/2020 ، وبرنامج بلا حدود 2020/8/12 .

[3] الموقع الرسمي لحركة النهضة ، (بيان المكتب التنفيذي لحركة النهضة) ، (http://www.ennahdha.tn).

مما تقدم نرى ان حزب حركة النهضة واجه تحديات عديدة قديمة وجديدة منها (عدم الاستقرار الاجتماعي ، الانفلات الاقتصادي والتفكك المؤسسي ، انعدام العدالة الاجتماعية) ، ومع كل ذلك كان له دور مهم في انجاح العملية السياسية والانتقال الديمقراطي في تونس وترسيخ الحرية والديمقراطية لنظام الحكم ، ويؤكد حزب حركة النهضة العمل على مبدأ التوافق والمشاركة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والتشغيل .

الخاتمة

كانت السلطة السياسية التونسية في وقت الحبيب بورقيبة مستندة الى رصيده الوطني خلال فترة الكفاح من اجل الاستقلال ضد الاستعمار والى انجازات اقتصادية وتحديثات تشريعية امنت له قاعدة اجتماعية عريضة ، لم يتحمل الحبيب بورقيبة احدا لا في السلطة ولا في المعارضة ، وبعد تسلم بن علي للسلطة السياسية بدأت ملامح الدولة الامنية بالظهور وانتقال كوادر المؤسسة الامنية الى الوزارات والإدارات وحزب السلطة ولم تكن المؤسسة العسكرية هي الحاكمة في تونس وإنما حكم فرد استند على الدعم الدولي من جهة ورجال اعمال من جهة اخرى وهذا ما جعل الفوارق الطبقية كبيرة في مجتمع كانت فئاته الوسطى ميسورة الحال حتى اوائل التسعينات .

كما تميزت فترة بن علي بقمع جميع احزاب المعارضة و وضعها في السجون ومن ابرزهم حزب حركة النهضة الاسلامية ، ثم جاءت الثورة كرد فعل عفوي على رفض الفساد السياسي والمالي الذي تفشى في محيط عائلة الرئيس زين العابدين بن علي وأقربائه .

وتعد الثورة التونسية حركة اجتماعية ساهمت بها جميع مكونات وشرائح المجتمع التونسي من النقابات والمحامين والطلاب والقضاة والأحزاب السياسية ولم تأتي نتيجة انقلاب عسكري او تدخل اجنبي او نتيجة ثورة اسلامية قادها علماء الدين ، وشاركت الاحزاب السياسية فيما بعد عموما وحزب النهضة خصوصا ، وقد فاز في الانتخابات التشريعية وشارك في وضع الدستور بعد العام 2011 ونجح في تقديم نفسه كحزب اسلامي يوائم بين الاسلام والديمقراطية وهو التأويل الصحيح للإسلام وبديلا عن التأويل الفاسد الذي تقدمه داعش .

كما نجح في المشاركة في المرحلة الانتقالية من خلال (فوزه بانتخابات المجلس التأسيسي التونسي، المشاركة في الحكومة الائتلافية ، المشاركة في اقرار الدستور 2014 ، وضع اليات الحوار الدائم بين

السلطة والمعارضة لتجنب الخلافات والتوترات، تعزيز الوحدة الوطنية ، إعادة بناء النظام السياسي والدولة ، وتعميق المواطنة وثقافة الانتماء للوطن) .

اذن واجهت الثورة التونسية وحزب حركة النهضة خطرين (خطر الارهاب و خطر القوى الخائفة من الديمقراطية خارج وداخل تونس) ، واستطاع حزب حركة النهضة من تجاوز الصعوبات لإيمانه بالعمل الوطني المشترك مع القوى السياسية الاخرى .